

الأول من نوعه في سورية.. افتتاح خط إنتاج الشحوم الصناعية في مصفاة حمص

وزير النفط: من المشروعات الاقتصادية المهمة لدعم الاقتصاد الوطني

سيتم بيع المواد المنتجة بسعر اقتصادي منافس وأقل من أسعار السوق بـ ١٥ بالمئة



نواصل العمل لتحقيق المزيد من النجاح في الحقول والآبار

تفقد وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور حفل أبو رياح بمصفاة حمص التابع لمديرية حقول المنطقة الوسطى في الشركة السورية للنفط، وتابع عمليات إصلاح بئري أبو رياح ٩ وأبو رياح ١٢، التي تمت بنجاح بفضل الجهود الاستثنائية من كوادر الشركة.

وجرت عمليات إصلاح نوعية للبئرين قامت بها فرق العمل، تمكنت خلالها من زيادة إنتاج الغاز من البئرين ما يسهم في تعويض الانخفاض الطبيعي في إنتاج الغاز ويعزز كميات الإنتاج التي ترقد الشبكة الغازية.

وبين الوزير قدور أهمية عمليات إعادة التأهيل والإصلاح الجارية لعدد من الآبار المتوقفة أو ذات الإنتاجية المنخفضة في تعزيز إنتاج من الغاز، مشيراً إلى أن إصلاح البئرين يأتي في إطار الخطط الموضوعية لاستعادة البنية التحتية لقطاع النفط والغاز وزيادة معدلات الإنتاج.

وأكد وزير النفط مواصلة الوزارة بتقديم الدعم اللازم لتحقيق المزيد من النجاحات في مختلف الحقول والآبار بما يتكسك على تعزيز الكميات المنتجة ودعم الاقتصاد الوطني.

وتفقد الوزير قدور حفارة /زد جي ٤٠/ التي تجري لها عمليات التأهيل بعد

أشاد بجهودهم ومهاراتهم في إنجاز هذا العمل، معرباً عن الاعتزاز بمثل هذه النجاحات التي تحققت بفضل فرق العمل في الشركة السورية للنفط، متجاوزة كل التحديات التي تواجه العمل والاعتماد على معات والبيات الشركة.

كبيره ويغني عن شراء حفارة جديدة.

وتفقد الوزير يوم أمس خط إنتاج الشحوم الصناعية في معمل مزج الزيوت التخريب الذي تعرض له من المنظمات الإرهابية، حيث يقوم فريق من الخبراء الصينيين بالتعاون مع الكوادر الوطنية بعمليات التأهيل تمهيداً لوضعها في مواقع العمل، الأمر الذي يحقق وفورات مالية كبيرة ويغني عن شراء حفارة جديدة.

وتفقد الوزير قدور حفارة /زد جي ٤٠/ التي تجري لها عمليات التأهيل بعد

تواضع مؤشرات الاستثمار يفتح باباً للنقاش.. هل المشكلة في قوانين الاستثمار أم بيئة الاقتصاد؟

هيئة الاستثمار: زيادة في زيارات الوفود العربية والأجنبية للاطلاع على قوانين الاستثمار وعرض أفكار لمشاريع جديدة

عبد الهادي شباط

مع أن القانون ١٨ الذي أقر في عام ٢٠٢١ بعد مخاض عسير من التعديلات والإضافات والتعديلات تم الإجماع عليه في حينها أنه قانون عصري وحديث، لكن اليوم وبعد ثلاث سنوات من إصدار القانون ماذا تحقق؟

معلق المتابعين يرون أن ما تحقق متواضع جداً ولا يرقى لما تم الترويج له حول القانون ١٨ وقدرته على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهنا تظهر جدلية مفادها هل علينا مراجعة قوانين وأنظمة عمل الاستثمار أم إن الحل يكمن في إصلاح البيئة الاقتصادية؟

الدكتور والباحث حيان سلمان في تصريح له لـ «الوطن» حول الموضوع اعتبر أنه لا مشكلة في البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار لكنها تكمن في القضايا الإجرائية ومنها النافذة الواحدة التي كان المطلوب حلها منحه التراخيص خلال وقت بسيط، لكن حال التراخيص والإجراءات الإدارية ما زال بخلاف ذلك ويحجمه الكثير من الروتين كما بين الباشا أن التحويلات البنكية ما زالت مشار تقاش من الكثير من المستثمرين وخاصة العرب والأجانب حول كيفية

وهذا المصطلح الذي مازال ضبابياً وغير واضح (تشميل مشروع) وربما يسمح هذا التشميل باستفادة أصحاب المشروعات المشملة من بعض الامتيازات مثل التمويل والقروض من دون تنفيذ المشروع.

لكن سلمان لم ينف أنه لابد أن تتمتع التشريعات بالبروتة والقابلية للتعديل، مقترحاً أن يتم تشكيل لجان قطاعية يترأسها الوزير المختص بما يسمح في حال الحاجة للتعديل بنقاش ذلك وإعداد مذكرة لرئيس الوزراء ويمكن الرد عليها بقرارات سريعة.

بينما اعتبر خازن غرفة تجارة حلب أيمن الباشا أن الكثير من المشاكل التي تعوق الاستثمار تنصل بالوضع الإقليمي والقوانين التي توازي للبيئة الاقتصادية النافذة حالياً التي تمثل صعوبات أمام حركة الاقتصاد وعلى رأسها (المنصة) آلية التمويل التي ما زالت تسهم برقع كلف الإنتاج والأسعار وأعاقت حركة الإنتاج.

وهو ما يظهر من خلال شبه ثبات أسعار الصرف منذ نحو سنة تقريباً، لكن الأسعار ورغم ذلك ترتفع والسبب هو آلية تمويل المستوردات.

كما بين الباشا أن التحويلات البنكية ما زالت مشار تقاش من الكثير من المستثمرين وخاصة العرب والأجانب حول كيفية



معظم شركات المساهمة العامة حققت أرباحاً خلال الربع الأول من ٢٠٢٤

قاسم لـ «الوطن»: ارتفاع قيمة الشركات السوقية بنسبة تزيد على معدل التضخم المسجل في عام ٢٠٢٣.. والسبب تحسن أداء الشركات وربحياتها

أغلب المخالفات تتعلق بالتداول خلال فترات الحظر



رمز	اسم الشركة	نوع السهم	السعر	التغير	حجم التداول
400	شركة سينا	عادي	162.00	263	110.00
401	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
402	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
403	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
404	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
405	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
406	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
407	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
408	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
409	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00
410	شركة سينا	ممتاز	162.00	263	110.00

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الدكتور عبد الرزاق قاسم لـ «الوطن»، أن النتائج المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق أظهرت ارتفاعاً في موجودات الشركات، كما أظهرت تحقيق معظم الشركات المساهمة العامة أرباحاً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، فيما لم تتمكن شركات التأمين من الإفصاح عن البيانات المالية ربع السنوية نظراً لعمليها على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) وهو معيار يتعلق بشركات التأمين يتم تطبيقه في سورية لأول مرة في عام ٢٠٢٤، ما يتطلب تكلفة إنشاء هذا الخط وحدود عام ونصف العام وهو ذو ريعية اقتصادية كبيرة.

وسيؤمن الخط الجديد وفق الوزير قدور الشحوم الصناعية بمواصفات قياسية عالية تؤمن الحماية الجيدة للمعدات والآليات.

ونوه الوزير قدور بالهندسين والفنيين المشرفين على العمل وما يمتلكونه من خبرة عالية لهذا النوع من الصناعات، مبيّناً أنه مع دخول الخط الجديد إلى العملية الإنتاجية يتوسع نشاط معمل مزج الزيوت المعدنية ليصبح منتجاً لكل الزيوت المعدنية والسوائل الاستثمارية والشحوم.

ضرورة تخفيض رسوم تأسيس الشركات المساهمة العامة

يحد من وجود رغبة تأسيس الشركات المساهمة العامة أو التحول إلى هذا الشكل القانوني، ومن أهم هذه الأسباب التي يجب العمل على تلقيها لتشجيع التحول إلى شركات مساهمة، جذر ثقافة الإدارة الفردية والعائلية لدى مؤسسي هذه الشركات، الأمر الذي يستدعي بذل جهود حثيثة لتغيير هذه الثقافة وإبراز أهمية الشركات المساهمة العامة، ولاسيما قدرتها على الاستمرارية ونموها لسنوات طويلة بدلاً من انتهاء عمرها عند وفاة المؤسسين أو انتقال الملكية إلى الجيل الثاني من العائلة.

وأشار إلى تعدد الجهات الإشرافية والرقابية التي ترخص وتشرّف على تأسيس هذه الشركات من وزارات وجهات حكومية متعددة، وقال: هنا يجب العمل على تبسيط إجراءات ترخيص الأعمال وحصص جميع الإجراءات التي تحقق المعاملات مع طلبات التحول، إضافة إلى ضرورة تخفيض رسوم تأسيس الشركات المساهمة العامة.

ورأى أنه يجب تحديد نسبة ملكية المؤسس الفرد بـ ١٠ بالمئة في الشركة المساهمة العامة، وهذا يتطلب تعديل بعض التشريعات ورفع هذه النسبة خلال السنوات الأولى للتحول، مع ضرورة توفير الظروف والشروط التي تحقق العدالة والمنافسة المتكافئة بين الشركات الموجودة ضمن القطاع الواحد باختلاف شكلها القانوني.

وختتم قاسم بالقول: كما يجب حصر الشكل القانوني للقطاعات الاقتصادية المهمة ولاسيما التنمية في شكل الشركات المساهمة العامة، والعمل على منحها مزايا تفضيلية بما في ذلك إعفاءات وتخفيضات ضريبية.

ويبقى السؤال: هل يعكس أداء السوق المدرجة الناجم عن النمو الاقتصادي؛ أم إنها فقط زيادة ناتجة عن التضخم والطلب على الأسهم في ظل غياب الفرص الاستثمارية الأخرى وارتفاع سعر الصرف الأجنبي؟

من أنه تم التحكم بنسب التضخم المرتفعة خلال الفترة نفسها ويظهر ذلك من خلال تدني أرباح إعادة تقويم القطع الأجنبي في القوائم المالية لتلك الشركات.

وتسبب في النهاية بضغط عمليات تسريب المعلومات واستغلالها داخل سوق دمشق للأوراق المالية.

وعن شفافية السوق مع المستثمرين وإمكانية تسريب معلومات من بعض الشركات قال قاسم: في كل الأسواق المالية، إن الكفاءة والشفافية هدف قائم تسعى الهيئة والسوق للوصول إليه بشكل مستمر ودون أن تحقق درجة الكفاءة المطلقة، ولا مجال هنا للخوض بأنواع الكفاءة وأشكالها في الأسواق المالية، أما بالنسبة لسوق دمشق للأوراق المالية، فإن السوق يتمتع بدرجة جيدة من الكفاءة، حيث يتم توفير المعلومات لجمهور المتعاملين بشكل مباشر عن طريق نشر هذه المعلومات من خلال موقعي الهيئة والسوق الإلكترونيين وصفحتهما على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد اختلفنا في كثير من الحالات تفاعل جمهور المتعاملين مع هذه المعلومات المنشورة، سواء عن طريق المجموعات الإلكترونية المشككة من هؤلاء العملاء، التي تتم مراقبتها أيضاً من الهيئة، أو عن طريق انعكاس هذه المعلومات على حجم التداول والأسعار.

إذ إن القارئ للتغيرات السريعة للورقة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠٢٣ نلاحظ أن القيمة السوقية للشركات المدرجة وصلت إلى أكثر من ١٠.٧٩٦ تريليون ليرة سورية، أي هناك ارتفاع في القيمة السوقية بمعامل ١٠.٦٩٢ بالمئة عن بداية العام وهذه النسبة تزيد على معدل التضخم المسجل في عام ٢٠٢٣، ما يعنى أن الزيادة في القيمة السوقية حصلت نتيجة مجموعة عوامل وليس عامل التضخم فقط، مضافاً: ومن ثم استغلال المعلومة المسربة وتحقيق المكاسب من خلالها، وقد قامت الهيئة بالتعامل وإجراء عمليات التحقيق عندما اشتبهت بوجود حالات لتسريب للمعلومات من داخل الشركات، ولا يمكن النظر إلى حالات تسريب المعلومات بمعزل عن إجراءات الحكومة والضبط الداخلي لدى الشركات

وعن المخالفات المرتكبة من شركات الوساطة المالية أوضح قاسم أن معظم المخالفات المرتكبة من شركات الوساطة تتعلق بالتداول المتعطلها خلال فترات الحظر، ويتم معاملة هذه المخالفات مباشرة من خلال الطلب من الشركة إعادة بيع الأوراق المالية المشتراة أو إعادة شراء الأوراق المالية المبيعة خلال جلسة التداول نفسها أو الجلسة التالية كحد أقصى.

ولفت إلى أن هناك بعض المخالفات المتعلقة بالمصارف المدرجة، حيث يتم أيضاً الطلب من شركة الوساطة إعادة بيع الأسهم، هؤلاء العملاء، التي تتم مراقبتها أيضاً من الهيئة، أو عن طريق انعكاس هذه المعلومات على حجم التداول والأسعار.

إذ إن القارئ للتغيرات السريعة للورقة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠٢٣ نلاحظ أن القيمة السوقية للشركات المدرجة وصلت إلى أكثر من ١٠.٧٩٦ تريليون ليرة سورية، أي هناك ارتفاع في القيمة السوقية بمعامل ١٠.٦٩٢ بالمئة عن بداية العام وهذه النسبة تزيد على معدل التضخم المسجل في عام ٢٠٢٣، ما يعنى أن الزيادة في القيمة السوقية حصلت نتيجة مجموعة عوامل وليس عامل التضخم فقط، مضافاً: ومن ثم استغلال المعلومة المسربة وتحقيق المكاسب من خلالها، وقد قامت الهيئة بالتعامل وإجراء عمليات التحقيق عندما اشتبهت بوجود حالات لتسريب للمعلومات من داخل الشركات، ولا يمكن النظر إلى حالات تسريب المعلومات بمعزل عن إجراءات الحكومة والضبط الداخلي لدى الشركات